ثانياً

السنة النبوية وعلومها

ضوابط التعارض عند المحدثين
«دراسة تطبيقية لحديث أم سلمة ﵂، وما يعارضه من أحاديث في مسألة النظر إلى الأعمى»

د. منىٰ محمد الحمدان

أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية،
كلية العلوم والدراسات الإنسانية، بجامعة الأمير سطام بالأفلاج
البريد الإلكتروني: m.alhamdan@psau.edu.sa

(قدم للنشر في ١٦/ ٠٦/ ١٤٤٣هـ؛ وقبل للنشر في ٣٠/ ٠٨/ ١٤٤٣هـ)

المستخلص: من أهداف أعداء الدِّين الطعن في السُّنة النبوية، وإثارة الشبه حولها، ومن تلك الشبه ادّعاء التناقض والتعارض بين الأحاديث، ومن أجل المساهمة في الذبِّ عن سنة رسول الله ﷺ جاءت دراستي: لضوابط التعارض عند المحدثين «دراسة تطبيقية لحديث أم سلمة ﵂ وما يعارضه من أحاديث في مسألة النظر إلىٰ الأعمىٰ». تهدف الدراسة إلىٰ: معرفة ضوابط التعارض عند المحدثين بخاصة، والتي تظهر من خلال دراسة حديث أم سلمة ﵂، وما يعارضه من روايات معارضة ظاهرية، ومسالك الأئمة في دفع التعارض بين هذه الأدلة. انتهجت في دراستي المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي. وخلصت الدراسة إلىٰ جملة نتائج من أهمها: أن الحديث لا يكون مندرجًا في هذا النوع حتىٰ تتحقق فيه الضوابط التي ذكرها المحدثون، وإسناد حديث أم سلمة ﵂ ضعيف؛ لجهالة نبهان مولىٰ أم سلمة ﵂، ومتنه منكر؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة الصريحة، لذلك فهو لا يندرج في مختلف الحديث؛ لأن من ضوابط مختلف الحديث: أن يكون الحديث وما يعارضه في دائرة القبول والاحتجاج. أما من يرىٰ صحة حديث أم سلمة ﵂، سلك مسلك الجمع بينه وبين الروايات المعارضة، بتخصيص العموم.

الكلمات المفتاحية: ضوابط، التعارض، الأدلة، المحدثون، دراسة تطبيقية، أم سلمة.

***

Controls of contradictions according to Hadith Narrators An applied study of the Hadith narrated by Umm Salamah, May Allah Be pleased with her, and the Hadiths that contradict it with regard to women looking at a blind man

Dr. Mona Muhammad Al-Hamdan

Assistant Professor, Department of Islamic Studies, College of Science and Human Studies, Prince Sattam University in Aflaj
Email: m.alhamdan@psau.edu.sa

(Received 29/01/2021; accepted 12/04/2021)

Abstract: One of the goals of the enemies of Islamic religion is to challenge the Sunnah of Prophet Mohammed and cast suspicions around it. Among these suspicions is the claim that there are contradictions and inconsistencies between Hadiths. This study came in order to contribute to defending the Sunnah of the Messenger of Allah, the study titled: The controls of contradiction evidence of the Hadiths, "an applied study of the Hadith narrated by Umm Salamah, and the Hadiths that oppose it in the matter of women looking at a blind man." The study aimed at knowing and understanding the various Hadiths, explaining their controls, the grade of the Hadith narrated by Um Salamah May Allah Be Pleased with her, and explaining the Hadiths that opposing it, their degree, and the opinions of the Islamic Scholars in defending the contradiction between these evidences. In this research I used the Inductive Analytical Deductive Approach.

The study reached of: that the Hadith is not included in this type until the controls and conditions mentioned by the Hadith narrators are fulfilled, and that the chain of narrators of the Hadith narrated by Umm Salamah, May Allah Be Pleased With Her, is weak, because of the ignorance of Nabhan the narrator, the freed slave of Umm Salamah, May Allah Be Pleased With Her, and the content of the Hadith is unaccepted. As for those who see the authenticity of the Hadith of Umm Salamah, may Allah be pleased with her; they followed the course of combining it with the opposing narrations, by specifying the general.

Key words: Controls, conflict, Evidence, updated, applied study, Umm Salamah.

❋ ❋ ❋

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم، أما بعد:

إن من مسلَّمات المسلمين الراسخة وأصولهم الثابتة: أن السُّنة وحيٌ من عند الله، كما أن القرآن الكريم وحيٌ من عند الله، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤].

فالسُّنة النبوية هي المصدر الثاني للتَّشريع بعد القرآن العظيم، وهي مبينة له، مفصلة لمجمله، مخصصة لعامه، مقيدة لمطلقه، ورغم هذه المكانة للسنة النبوية، واتفاق المسلمين علىٰ ذلك، فقد ظهر من يشكك فيها ويلقي الشبه نحوها، ومن تلك الشبه: ادعاء التناقض والتعارض بين الأحاديث.

هدفهم من ذلك الطَّعن في السنة النبوية والتشكيك فيها[1]، وإن من نعم الله علىٰ

(١) ذكر ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث (ص٣٢٨) حديث أم سلمة ﵂، وما قاله من ادّعىٰ علىٰ الحديث التناقض فقال: «قالوا: حديث يبطله الإجماع والكتاب احتجاب زوجات النّبيّ ﷺ: قالوا: روّيتم أنّ ابن أمّ مكتوم...» فذكر الحديث، ودفع التعارض الظاهر بين الأدلة كما سيأتي بالتفصيل في المبحث الثالث، وقال في موضع آخر من كتابه (١٩٥) «ونحن لم نرد في هذا الكتاب، أن نردّ علىٰ الزّنادقة ولا المكذّبين بآيات اللّه ﷻ ورسله، وإنّما كان غرضنا الرّدّ علىٰ من ادّعىٰ علىٰ الحديث التّناقض والاختلاف، واستحالة المعنىٰ من المنتسبين إلىٰ المسلمين».

هذه الأمة حفظ دينها بحفظ كتابه العزيز، وسنة نبيه الكريم ﷺ، فأما الكتاب العزيز فإن الله تولىٰ حفظه بنفسه، ولم يكل ذلك إلىٰ أحد من خلقه، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. وأما السنة فإن الله هيأ لها رجالاً أفذاذاً أفنوا أعمارهم، وفارقوا أوطانهم، وأنفقوا أموالهم في الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ.

ومن جملة جهود سلفنا في هذا المضمار، ما تناوله علماء الحديث في مصنفاتهم من مباحث في مختلف الحديث، بل أفرد بعضهم الحديث فيه مفصلًا في مصنفات مستقلة مختصة به دون غيره من أنواع الحديث[1].

لذا كان من أولىٰ ما تتعين العناية به: دراسة قضية التعارض الواقع بين ظواهر حديث رسول الله ﷺ، وتحليلها والكشف عن خفاياها، ودفع ما يتبادر إلىٰ الأذهان من تضادها وتخالفها، من أجل ذلك أردت أن أساهم في نصرة السنة، والذب عنها بتفنيد الشبهات المثارة حولها، وذلك بدراسة "ضوابط التعارض عند المحدثين «دراسة تطبيقية لحديث أم سلمة ﵂، وما يعارضه من أحاديث في مسألة النظر إلىٰ الأعمىٰ».

*** موضوع البحث:**

النظر إلىٰ الأعمىٰ بين حديث أم سلمة ﵂ والروايات المعارضة، وبيان ضوابط مختلف الحديث عند المحدثين.

*** أهمية البحث وأسباب اختياره:**

١ – ما أثاره أعداء الدين من ادعّاء التناقض والتعارض بين الأحاديث، فأردت

(١) كما سيأتي في المطلب الأول من التمهيد.

المساهمة في التصدي لهذه الشبهة.

٢- أن بعض العلماء عدّ حديث أم سلمة ﵂، وما يعارضه من أحاديث من مختلف الحديث، مما يجعل الحاجة ماسة لبيان ضوابط مختلف الحديث عند المحدثين، والمسالك المتبعة في دفع التعارض بين الأحاديث.

٣- خوض من لا يحسن علم الحديث في حديث أم سلمة ﵂ تصحيحًا وتضعيفًا؛ مما يجعل الحاجة ماسَّة لجمع طرقه وبيان حكمه وفق دراسة علمية تخصصية.

*** حدود البحث:**

ضوابط التعارض عند المحدثين، وتطبيقاتها علىٰ حديث أم سلمة ﵂ وما يعارضه من روايات.

*** مشكلة البحث:**

ورد في مسألة نظر المرأة إلىٰ الأعمىٰ، حديث أم سلمة ﵂، وأحاديث أخرىٰ تعارضه، مما يجعل الحاجة ماسة إلىٰ معرفة ضوابط مختلف الحديث عند المحدثين، وتطبيق ذلك علىٰ حديث أم سلمة ﵂، والروايات التي تعارضه، وبيان مسالك العلماء في دفع التعارض بين هذه الأحاديث.

*** أسئلة البحث:**

١- ما ضوابط مختلف الحديث عند المحدثين؟

٢- ما درجة حديث أم سلمة ﵂؟

٣- ما الروايات المعارضة له، وما درجتها؟

٤- ما هي مسالك الأئمة في دفع التعارض بين هذه الأدلة؟

*** أهداف البحث:**

١ - معرفة ضوابط مختلف الحديث عند المحدثين بخاصة، والتي يظهر بعضها من خلال دراسة حديث أم سلمة ﵂، وما يعارضه ظاهرًا لا حقيقة.

٢ - بيان درجة حديث أم سلمة ﵂.

٣- بيان الأحاديث المعارضة له، ودرجتها.

٤ - بيان مسالك الأئمة في دفع التعارض بين هذه الأدلة.

*** الدراسات السابقة:**

قُدِّمت دراسات حول مختلف الحديث من المحدثين: المتقدمين، والمتأخرين، سأذكر دراسات المتقدمين في تمهيد هذا البحث، **أما الدراسات الحديثة فمنها:**

كتاب «مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين»، للدكتور نافذ حماد، ذكر فيه تعريف مختلف الحديث، وأهميته، وفصّل في مسالك الأئمة في دفع التعارض بين النصوص الشرعية.

وكتاب «منهج التوفيق والترجيح بين **مختلف الحديث** وأثره في الفقه الإسلامي»، للدكتور: عبدالمجيد محمد إسماعيل **السوسوة**، ذكر فيه تعريف التعارض، وامتناع وقوع التعارض الحقيقي بين الأحاديث النبوية، ومسالك دفع التعارض الظاهري، واقتصر في دراسته علىٰ مسلك التوفيق، والترجيح دون النسخ عند الفقهاء.

وكتاب: «مختلف الحديث بين المحدثين، والأصوليين الفقهاء» للدكتور أسامة خياط، ذكر فيه تعريف مختلف الحديث، ومشكله والفرق بينهما، وشروط مختلف الحديث، والقواعد المتبعة لدفع التعارض بين الأحاديث، وذكر أمثلة من السنة علىٰ مختلف الحديث، ومشكله.

وهذه الدراسات النظرية وغيرها مما وقفت عليه، ركزت علىٰ الجانب النظري، وإن كان بعضها ذكر أمثلة عامة علىٰ الأحاديث النبوية، دون الربط بينها وبين الدراسة النظرية، والفرق بين دراستي وهذه الدراسات هو تطبيق الدراسة النظرية علىٰ حديث أم سلمة ﵂، باختيار تعريف مختلف الحديث الذي يتوافق مع حديث أم سلمة ﵂، وتطبيق الفروقات بين مختلف الحديث، ومشكله علىٰ حديث أم سلمة ﵂، وخاصة ضوابط مختلف الحديث.

أما حديث أم سلمة ﵂، والروايات المعارضة له في مسألة النظر للأعمىٰ: فقد جاء ذكره في كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، وعدّه من مختلف الحديث، ولم يذكر من أخرجه، ولا الروايات المعارضة له، وإنما ذكر مخالفته للإجماع، ودفع التعارض الظاهر كما سيأتي[1].

وذكره د. أسامة خياط في كتابه السابق: وقال (ص٣٥): «ومن الأمثلة علىٰ ما كان إشكاله بسبب مخالفة الإجماع..ثم ذكر حديث أم سلمة ﵂»، ونرىٰ أن الدكتور أسامة حفظه الله مثّل به علىٰ المشكل؛ لأنه سيأتي في الفرق بين مشكل الحديث، ومختلفه، أن التعارض إذا كان بين الحديث والإجماع فهو من مشكل الحديث، ولم يذكر حفظه الله أن لهذا الحديث أيضاً أحاديث صحيحة تعارضه، بل ذكر مخالفته الإجماع فقط، ولم يتطرق لدراسته، وإنما اكتفىٰ بتخريج الحديث من مسند الإمام أحمد، وسنن أبي داود مع ذكر قول أبي داود علىٰ الحديث عقب تخريجه.

وعلىٰ هذا فالحديث بحاجة إلىٰ دراسة علمية تخصصية: وذلك بجمع طرقه

(١) في المبحث الثالث: «الروايات المعارضة لحديث أم سلمة».

ودراسة إسناده، وبيان درجته، وبيان الروايات التي تعارضه، ودرجتها، وبيان مسالك العلماء في دفع التعارض بين هذه الأحاديث، وتطبيق ضوابط مختلف الحديث عند المحدثين، علىٰ حديث أم سلمة ﵂، وهذا ما سيتناوله هذا البحث – بإذن الله –.

❋ منهج البحث:

المنهج المتبع في البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي.

أما الإجراءات العملية فكما يلي:

١– عزوت الآيات القرآنية إلىٰ مواضعها بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٢– نقلتُ نصَّ الحديث كاملاً من سنن أبي داود، وجعلتُه المعتمد في التخريج، وألفاظ الحديث، وقد اخترتُ رواية أبي داود؛ لأنها جادة مطروقة عند الباحثين في تقديم أصحاب الكتب الستة علىٰ غيرهم.

٣– خرَّجتُ الحديث تخريجًا موسعًا، ودرست إسناده، وحكمت عليه حسب المتبع في طريقة التخريج ودراسة الأسانيد.

٤– خرَّجتُ الأحاديث التي استشهدت بها تخريجا مختصراً مع بيان حكمها، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به.

٥– بيَّنتُ غريب الحديث، وعرفتُ بالأماكن والبلدان.

❋ خطة البحث:

جعلت البحث في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع.

- **المقدمة:** اشتملت علىٰ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلته، وأسئلته، وموضوعه وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته، وخطة البحث.

- **التمهيد، وفيه مطلبان:**
  - **المطلب الأول:** تعريف مختلف الحديث، وأهميته وعناية المحدثين به.
  - **المطلب الثاني:** تعريف مشكل الحديث، والفرق بينه وبين مختلف الحديث عن المحدثين.
- **المبحث الأول: ضوابط مختلف الحديث عند المحدثين، والمسالك المتبعة في دفع التعارض بين الأحاديث، وفيه مطلبان:**
  - **المطلب الأول:** ضوابط مختلف الحديث عند المحدثين.
  - **المطلب الثاني:** مسالك المحدثين في دفع التعارض بين الأحاديث.
- **المبحث الثاني: حديث أم سلمة ﵂، وفيه: ثلاثة مطالب:**
  - **المطلب الأول:** نصُّ الحديث، وتخريجه.
  - **المطلب الثاني:** دراسة إسناد الحديث.
  - **المطلب الثالث:** الحكم علىٰ الحديث.
- **المبحث الثالث: الروايات المعارضة لحديث أم سلمة ﵂، ومسالك الأئمة في دفع التعارض بين هذه الأحاديث.**
- **الخاتمة:** وتشتمل علىٰ أهم النتائج.
- **فهرس المصادر والمراجع.**

هذا والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، مقربًا إلىٰ جنته، نافعًا به، وعلىٰ الله قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين

* * *

التمهيد

وفيه مطلبان:

*** المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث وأهميته وعناية المحدثين به.**

أولًا: تعريف مختلف الحديث:

في اللغة: المختلف والمختلف بكسر اللام وفتحها.من الاختلاف، وهو ضد الاتفاق. يقال: تخالف القوم واختلفوا، إذا ذهب كل واحد منهم إلىٰ خلاف ما ذهب إليه الآخر، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف(١).

في الاصطلاح: اختلف المحدثون في ضبط كلمة ««مختلف، فذهب الأكثرون إلىٰ أنها بضم الميم وكسر اللام فهو اسم فاعل والإضافة بمعنىٰ «من» أي: المختلف من الحديث، فمن ضبطها بكسر اللام عرفه بأنه: " الحديث الذي عارضه ظاهراً مثله»(٢).

وعليه فيكون المراد علىٰ هذا الضبط: الحديث نفسه.

وذهب آخرون إلىٰ أنها بضم الميم وفتح اللام علىٰ أنه مصدر ميمي بمعنىٰ الاختلاف، والإضافة علىٰ هذا النحو بمعنىٰ «في» أي المختلف في الحديث، ومن ضبطها بفتح اللام عرفه بقوله: «وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنىٰ ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما»(٣).

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ٢١٠)، القاموس المحيط لابن منظور(١/ ١٦٧).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٢٢)، نزهة النظر لابن حجر (ص٢١).

(٣) انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص٩٠)، تدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٦٥٠)، توضيح=

وعلىٰ هذا الضبط: يكون المراد نفس التضاد والتعارض والاختلاف [1].

وحديث أم سلمة ﵂ علىٰ تقدير صحته ينطبق عليه التعريف الأول: وهو الحديث الذي عارضه ظاهرًا مثله.

ثانيًا: أهميته وعناية المحدثين به:

يعد علم مختلف الحديث، من أهم أنواع علوم الحديث، قال النووي: «هذا من أهم الأنواع، ويضطر إلىٰ معرفته جميع العلماء من الطوائف...وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، والأصوليون الغواصون علىٰ المعاني»[2].

ومن فوائد هذا العلم أنه ينفي عن حديث رسول الله ﷺ ما يُتوهُم من الاختلاف والتعارض والتناقض، وفيه رد علىٰ الزنادقة والملاحدة الطاعنين في حديث رسول الله ﷺ، ومن وافقهم ممن ينتسب للإسلام، قال ابن قتيبة: «ونحن لم نرد في هذا الكتاب، أن نردّ علىٰ الزّنادقة ولا المكذّبين بآيات اللّه ﷻ ورسله، وإنّما كان غرضنا الرّدّ علىٰ من ادّعىٰ علىٰ الحديث التّناقض والاختلاف، واستحالة المعنىٰ من المنتسبين إلىٰ المسلمين»[3].

ولذلك نجد أن كثيراً من العلماء اعتنوا بمختلف الحديث من ناحية التصنيف

=الأفكار للصنعاني (٢/ ٤٢٣).

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٢٢)، التقريب والتيسير للنووي (ص٩٠)، نزهة النظر لابن حجر (ص٢١)، معجم مصطلحات المحدثين لمحمد سلامة (٥/ ٦٠)، مختلف الحديث للدكتور أسامة خياط (٢٦).

(٢) التقريب والتيسير للنووي (ص٩٠).

(٣) المرجع السابق (ص٩٠).

قديمًا، وحديثًا.

ثالثًا: من أهم المصنفات في مختلف الحديث:

- اختلاف الحديث للشافعي (ت٢٠٤هـ) ﷺ، وهو أول من تكلم فيه، قال البلقيني (ت٨٠٥هـ) أجل ما صنف في ذلك (يعني: مختلف الحديث) كتاب الإمام الشافعي «اختلاف الحديث»، وهو مدخل عظيم لهذا النوع[1].

- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) قال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) ﷺ: «وكتاب مختلف الحديث لابن قتيبة؛ في هذا المعنىٰ، إن يكن قد أحسن فيه من وجه، فقد أساء في أشياء منه قصر باعه فيها، وأتىٰ بما غيره أولىٰ وأقوىٰ»[2].

- مشكل الآثار، لأحمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ) حوىٰ كتابه المشكل ومختلف الحديث.

- أما الدراسات الحديثة تقدمت في الدراسات السابقة في مقدمة هذا البحث.

*** المطلب الثاني: تعريف مشكل الحديث، والفرق بينه وبين مختلف الحديث عن المحدثين.**

أولاً: تعريف مشكل الحديث في اللغة:

المشكل هو الملتبس، المختلط، يقال:أشكل عليّ الأمر إذا اختلط، ويقال:

(١) محاسن الاصطلاح للبلقيني (٤٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (٢٨٥).

أشكل الأمر إذا التبس[1].

وفي الاصطلاح: لم أقف علىٰ نص في تعريف المشكل في اصطلاح المحدثين إلا ما ذكره الطحاوي في مشكل الآثار حيث قال: «وإنّي نظرت في الآثار المرويّة عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة الّتي نقلها ذوو التّثبّت فيها والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء ممّا يسقط معرفتها، والعلم بما فيها عن أكثر النّاس فمال قلبي إلىٰ تأمّلها وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها ومن استخراج الأحكام الّتي فيها ومن نفي الإحالات عنها»[2].

ويمكن أن نستخلص من تعريف الطحاوي لمشكل الحديث بأنه: «أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة»[3].

ثانيًا: الفرق بين مشكل الحديث ومختلف الحديث:

من خلال تعريف مختلف الحديث ومشكل الحديث يمكن القول بأن بينهما عموم وخصوص، فبينما يبحث مختلف الحديث في التعارض بين الأحاديث يتسع مجال البحث في مشكل الحديث ليشمل البحث في الحديث الصحيح وما يعارضه ظاهرًا، سواء كان هذا المعارض آية، أو حديثًا، أو إجماعًا، أو عقلًا، أو حقيقة علمية.

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٢٠٤)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣/ ٤٠٢).

(٢) مختلف الحديث للخياط (٣٢).

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٢٠٤)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣/ ٤٠٢).

وقد سوىٰ بعض العلماء بين موضوعي «مختلف الحديث»، و«مشكل الحديث» كابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، والطحاوي في مشكل الآثار.

وفرّق بعضهم بينهما كالشافعي في كتابه اختلاف الحديث، وأكثر المحدثين من المتأخرين، ولا ريب أن التفريق هو الصواب؛ لما تقدم من بيان الفوارق بينهما[1].

وحديث أم سلمة ﵂ علىٰ تقدير صحته، يعد من مختلف الحديث ومشكله أيضًا؛ أما باعتباره من مختلف الحديث فهناك أحاديث تعارضه في الظاهر كما سيأتي[2]، وأما باعتباره من مشكل الحديث، فلمخالفته الإجماع، كما تقدم عن ابن قتيبة أنه ذكر في كتابه ما قاله من ادّعىٰ علىٰ الحديث التناقض: «قالوا: حديث يبطله الإجماع والكتاب – احتجاب زوجات النّبيّ ﷺ: قالوا: روّيتم أنّ ابن أمّ مكتوم...الحديث. والنّاس مجمعون علىٰ أنّه لا يحرم علىٰ النّساء أن ينظرن إلىٰ الرّجال إذا استترن، وقد كنّ يخرجن في عهد رسول اللّه ﷺ إلىٰ المسجد، ويصلّين مع الرّجال»[3].

كذلك د.أسامة خياط عدّه من مشكل الحديث قال: «ومن الأمثلة علىٰ ما كان إشكاله بسبب مخالفة الإجماع...ثم ذكر حديث أم سلمة ﵂»[4].

***

(١) انظر: معجم مصطلحات المحدثين لمحمد خلف سلامة (٥/ ٦٠)، المنهج الحديث للسماحي (١٢٣).

(٢) في المبحث الثالث: «الرويات المعارضة لحديث أم سلمة».

(٣) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٣٢٧)، وتقدم في الدراسات السابقة من هذا البحث.

(٤) مختلف الحديث لأسامة خياط (ص٣٥).

المبحث الأول

ضوابط مختلف الحديث عند المحدثين،

والمسالك المتبعة في دفع التعارض بين الأحاديث

وفيه مطلبان:

*** المطلب الأول: ضوابط مختلف الحديث عند المحدثين.**

ذكر المحدثون أن الحديث لا يكون مندرجاً في هذا النوع من أنواع علوم الحديث، إلا إذا تحققت فيه الضوابط الآتية وهي:

أولاً: أن يكون الحديث، وما يعارضه في دائرة القبول والاحتجاج، وعليه فالحديث الضعيف لا يقوىٰ علىٰ معارضة الحديث الثابت ولا يشمله مختلف الحديث:

إلا أن يوجد للحديث الضعيف شواهد ومتابعات تعضده وتجبر ضعفه، فعندئذٍ يمكن للمعارضة أن تقع بينهما؛ لأن دفع التعارض والبحث عن مسالك التوفيق بين ما تعارض من سنن النبي ﷺ مختص بالثابت من السنن، والمقبول من الأخبار. أما المردود منها لعدم ثبوته، فإنه لا يشتغل بالتوفيق بين ما تعارض منه مع غيره من نوعه، بل يكتفي برده من بعد أن يبين وجه هذا الرد وسببه. قال الشافعي: «وجماع هذا أن لا يقبل إلّا حديث ثابت كما لا يقبل من الشّهود إلّا من عرف عدله، فإذا كان الحديث مجهولا أو مرغوبا عمّن حمله كان كما لم يأت؛ لأنّه ليس بثابت»[1].

وقال ابن حجر: «وإن عورض؛ فلا يخلو إمّا أن يكون معارضة مقبولا مثله، أو

(١) اختلاف الحديث للشافعي (٨/ ٥٩٩).

يكون مردودا، فالثّاني لا أثر له؛ لأنّ القويّ لا تؤثّر فيه مخالفة الضّعيف»[1].

ثانيًا: أن تكون الأحاديث مرفوعة، وعليه فإن قول الصحابي لا يقوىٰ علىٰ مخالفة الحديث النبوي:

قَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ: «فإن قال قائل: أتّهم الحديث المرويّ عن النّبيّ إذا خالفه بعض أصحابه، جاز له أن يتّهم الحديث عن بعض أصحابه لخلافه؛ لأنّ كلّا روىٰ خاصّة معا وأن يتّهما، فما روي عن النّبيّ أولىٰ أن يصار إليه، ومن قال منهم قولا لم يروه عن النّبيّ لم يجز لأحد أن يقول إنّما قاله عن رسول اللّه؛ لما وصفت من أنّه يعزب عن بعضهم بعض قوله، ولم يجز أن نذكره عنه إلّا رأيا له ما لم يقله عن رسول اللّه، فإذا كان هكذا، لم يجز أن نعارض بقول أحد قول رسول اللّه ﷺ. ولو قال قائل: لا يجوز أن يكون إلّا عن رسول اللّه، لم يحلّ له خلاف من وضعه هذا الموضع، وليس من النّاس أحد بعد رسول اللّه إلّا وقد أخذ من قوله وترك لقول غيره من أصحاب رسول اللّه، ولا يجوز في قول رسول اللّه أن يردّ لقول أحد غيره»[2].

ثالثًا: أن يرد حديث آخر معارض له في المعنىٰ الظاهري:

فلا تعتبر من مختلف الحديث تلك الأخبار والآثار التي يفسد أولها آخرها أو آخرها أولها. وإنما تعد هذه وأمثالها من نوع «مشكل الحديث»[3].

---

(١) نزهة النظر لابن حجر (ص٧٦).

(٢) اختلاف الحديث للشافعي (٨/ ٦١٨).

(٣) كما تقدم في التعريف الثاني لمختلف الحديث في اصطلاح المحدثين ص من هذا البحث: «وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنىٰ ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما»، وانظر: مختلف الحديث للخياط (٢٧).

رابعًا: أن يكون الجمع، أو النسخ، أو الترجيح بين الأحاديث المتعارضة ممكنًا[1].

*** المطلب الثاني: مسالك المحدثين في دفع التعارض بين الأحاديث.**

سبق الإشارة في تعريف مختلف الحديث إلىٰ أن التعارض بين الأحاديث في الظاهر، وعليه فإنه لا تعارض بين النصوص في الحقيقة:

قال ابْنِ خُزَيْمَةَ: «لا أعرف أنّه روي عن النّبيّ ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادّين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلّف بينهما»[2].

ونقل الخطيب في الكفاية بسنده إلىٰ **أبي بكر الباقلاني قوله**: «فكلّ خبرين علم أنّ النّبيّ ﷺ تكلّم بهما فلا يصحّ دخول التّعارض فيهما علىٰ وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين...»[3].

وقال ابن القيم: «ونحن نقول: لا تعارض بحمد اللّه بين أحاديثه الصّحيحة. فإذا وقع التّعارض، فإمّا أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرّواة مع كونه ثقة ثبتا، فالثّقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر، إذا كان ممّا يقبل النّسخ، أو يكون التّعارض في فهم السّامع، لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بدّ من وجه من هذه الوجوه الثّلاثة. وأمّا حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كلّ وجه، ليس أحدهما ناسخا للآخر، فهذا لا يوجد أصلا، ومعاذ اللّه أن يوجد في كلام

(١) سيأتي تفصيل ذلك في المطلب التالي.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٢٨٥)، النكت لابن حجر (٢/ ٧٧٨)، مختلف الحديث لحسن عثمان (٧٤).

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٤٣٣).

الصّادق المصدوق الّذي لا يخرج من بين شفتيه إلّا الحقّ، والآفة من التّقصير في معرفة المنقول والتّمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده ﷺ...»[1].

وقد اتفق المحدثون في وجوب دفع التعارض الظاهري، واختلفوا في المسالك وسأذكر هنا مذهب الجمهور[2]:

قال ابن الصلاح: «اعلم أنّ ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلىٰ قسمين: **أحدهما:** أن يمكن الجمع بين الحديثين، ولا يتعذّر إبداء وجه ينفي تنافيهما، فيتعيّن حينئذ المصير إلىٰ ذلك والقول بهما معا.

القسم الثّاني: أن يتضادّا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك علىٰ ضربين:

أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، فيعمل بالنّاسخ ويترك المنسوخ.

والثّاني: أن لا تقوم دلالة علىٰ أنّ النّاسخ أيّهما والمنسوخ أيّهما، فيفزع حينئذ إلىٰ التّرجيح، ويعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالتّرجيح بكثرة الرّواة، أو بصفاتهم في خمسين وجها من وجوه التّرجيحات وأكثر، ولتفصيلها موضع غير ذا، واللّه سبحانه أعلم»[3].

---

(١) زاد المعاد لابن القيم (٤/ ١٣٧).

(٢) مذهب الجمهور من المحدثين والفقهاء «المالكية، والشافعية، والحنابلة»، خلافًا للحنفية فإنهم قدموا الترجيح أولًا، ثم النسخ، ثم الجمع، ثم التساقط. انظر: الرسالة للشافعي (٣٤١)، مقدمة ابن الصلاح (ص٢٨٥)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٠٨)، نزهة النظر لابن حجر (ص٧٦)، هداية العقول للحسين بن القاسم (٢/ ٤١٩)، منهج التوفيق والترجيح للسوسرة (١١٤).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٨٤- ٢٨٦).

وعلىٰ هذا يكون ترتيب هذه المسالك علىٰ النحو التالي:

الأول: الجمع: أول ما يجب علىٰ المحدث فيما يظهر له من التعارض بين الحديثين أن يحاول الجمع بينهما، وذلك بحمل كل واحد من الحديثين علىٰ وجه يختلف عن الوجه الذي حُمَل عليه الحديث الآخر؛ لأن العمل بكل من الحديثين ولو من وجه أولىٰ من العمل بأحد النصين وترك الآخر.

وهناك عدة طرق للجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض منها:

١- الجمع بتخصيص العموم.

٢- الجمع بتقييد المطلق.

٣- الجمع بحمل الوجوب علىٰ الندب.

٤- الجمع بحمل التحريم علىٰ الكراهة.

٥- الجمع بحمل الحقيقة علىٰ المجاز [1].

الثاني: النسخ: إذا تعذر علىٰ المحدث الجمع بين النصين علىٰ أي وجه من وجوه الجمع فإنه ينتقل إلىٰ المسلك الثاني من مسالك دفع التعارض الظاهري وهو النسخ، فلعل هذا التعارض بين النصوص نتيجة نسخ حكم متقدم بحكم متأخر عنه. وبالتالي فإن المناظر في النصوص سيحاول الوقوف علىٰ معرفة تاريخ المتأخر والمتقدم، وذلك؛ لأن النص المتأخر سيكون ناسخًا للمتقدم.

ويمكن التعرف علىٰ النسخ بأحد السبل التالية: إما بتصريح الرسول ﷺ،

(١) وسيأتي تفصيل الطريقة الأولىٰ في الدراسة التطبيقية في المبحث الثالث، وانظر: اختلاف الحديث للشافعي (٨/ ٦١٦)، مختلف الحديث للدكتور نافذ حماد (١٧٩- ١٨١).

أو بقول الصحابي، أو بمعرفة التاريخ للحديثين، فينسخ المتأخر المتقدم، أو بالإجماع[1].

الثالث: الترجيح: إذا تعذر الجمع علىٰ أي وجه ولم يُعلم تاريخ المتقدم والمتأخر، ينتقل الناظر في النصوص إلىٰ مسلك الترجيح بينهما، وذلك ببحث الحديثين من حيث القوة لترجيح أحدهما علىٰ الآخر من ناحية دلالته، أو من ناحية ثبوته، أو من أية ناحية من نواحي الترجيح المعتبرة شرعًا[2].

ولا يتم الترجيح إلا بتحقق شروط وهي:

- أن يكون الحديثانِ المتعارضان مستويين في الثبوت والحجية.
- عدم إمكان الجمع بين الحديثين أو الأحاديث المتعارضة بوجه مقبول.
- ألا يكون أحد الدليلين ناسخًا للآخر.
- أن يتفق الدليلان المتعارضان في الحكم مع اتحاد الوقت والمحل والجهة.

ويفهم هذا ضمنًا من قول الخطابي ﷺ: «وإذا صح الحديث وجب القول به، إذا لم يكن منسوخًا أو معارضًا بما هو أولىٰ منه»[3].

---

(١) انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي (ص٨)، مقدمة ابن الصلاح (ص٢٧٧).

(٢) وقرائن الترجيح كثيرة منها: الترجيح باعتبار العدد، الترجيح باعتبار الحفظ، الترجيح باعتبار متن الحديث من حيث قوة الدلالة، والعموم والخصوص، والسلامة من الشذوذ والاضطراب، الترجيح لاعتبارات خارجية كموافقة أحد الحديثين لظاهر القرآن، أو لحديث آخر، ترجيح رواية من عُرف بالاختصاص وطول الملازمة، الترجيح بتقديم المثبِت علىٰ النافي.
انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي (ص١١ - ٢١)، مقدمة ابن الصلاح (ص٢٨٦).

(٣) انظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ٣٧)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدِّثين للدكتور=

الرابع: التوقف: ذكر جمهور المحدثين أن الناظر في النصوص إذا لم يتمكن من الترجيح فإنه يتوقف.

وهذا بالنسبة إلىٰ الناظر فيها، لا إلىٰ النصوص نفسها، والتوقف في الحقيقة نظري ليس له أثر عملي، وتقدم قول ابْنِ خُزَيْمَةَ: «لا أعرف أنّه روي عن النّبيّ ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادّين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلّف بينهما»[1].

***

=نافذ حماد (ص٢٢٢ - ٢٢٦).

(١) تقدم في المطلب الثاني من المبحث الأول، وانظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٢٨٥)، النكت لابن حجر (٢/ ٧٧٨)، مختلف الحديث لحسن عثمان (٧٤).

المبحث الثاني
حديث أم سلمة رضي الله عنها

وفيه ثلاثة مطالب:

*** المطلب الأول: نصُّ الحديث، وتخريجه.**

أولاً: نصُّ الحديث:

قال أبو داود رحمه الله في سُننه: حدَّثنا محمد بن العلاء، حدَّثنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزهريِّ، حدَّثني نبهان مولىٰ أمّ سلمة، عن أمّ سلمة رضي الله عنها، قالت: كنتُ عندَ رسولِ الله ﷺ وعنده ميمونةُ[1]، فأقبل ابن أُم مكتوم، وذلك بعد أن أُمِرنا بالحِجاب، فقال النبيُّ ﷺ: (احتَجِبا منه) فقلنا: يا رسول الله، أليس أعمىٰ، لا يُبصرنا ولا يعرفنا؟! فقال النبيُّ ﷺ: (أفَعَمياوان أنتمُا، ألستما تُبصرانه)[2].

---

(١) وفي رواية الترمذي: «أنّها كانت عند رسول الله ﷺ وميمونة» منصوبة عطفا علىٰ الهاء في «أنها». وتروىٰ أيضا «ميمونة» مجرورة عطفا علىٰ «رسول الله».
قال الطيبي: «الأوجه أن يعطف «ميمونة» علىٰ اسم «أن»؛ ليشعر بأنه ﷺ كان في بيت أم سلمة وميمونة داخلة عليها؛ لأن تأخير المعطوف عن المعطوف عليه، وإيقاع الفصل بينهما يدل علىٰ أصالة الأولىٰ وتبعية الثانية، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]. أوقع الفصل؛ ليدلّ علىٰ أن إسماعيل كان تابعًا له في الرفع، ولو عطف من غير فصل أَوْهَم الشركة». انظر: شرح المشكاة للطيبي (٧/ ٢٢٧٤)، شرح المصابيح لابن الملك (٣/ ٥٥٢).

(٢) كتاب اللباس، باب في قوله: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] (٦/ ٢٠٤)، رقم (٤١١٢).

ثانيًا: تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره علىٰ الزهري، وقد جاء عنه من ثلاثة طرق:

الطريق الأولىٰ: رواه يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهريِّ، عن نبهان مولىٰ أُمِّ سلمة، عن أُمِّ سلمة ﵂، وقد جاء عنه من طريقين:

أولاً: رواه عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهريِّ، عن نبهان مولىٰ أُمِّ سلمة، عن أُمِّ سلمة ﵂، وقد جاء عنه من عدة طرق:

رواه عبد الرزاق، عن عبدالله بن المبارك، واختلف عليه:

١- رواه إسحاق بن راهويه، عن عبد الرّزّاق، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزّهريّ، عن نبهان مولىٰ أمّ سلمة، عن أمّ سلمة ﵂.

أخرجه: ابن راهويه في مسنده[(١)]، ومن طريقه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار[(٢)] عن عبد الرزاق، عن ابن المبارك، به، بنحوه.

أ- رواه ابن أبي السّريّ، عن عبد الرّزّاق، عن معمر، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزّهريّ، عن نبهان مولىٰ أمّ سلمة، عن أمّ سلمة ﵂.

أخرجه: الخطيب في تاريخه [(٣)] من طريق خَازِم بْن يَحْيَىٰ الْحَلْوَانِيّ، عن مُحَمَّد ابن أبي السَّرِيِّ، عن عبد الرزاق، به، بنحوه.

وخلاصة الاختلاف علىٰ عبدالرزاق أن الوجه الأول: لم يُذكر فيه معمر، أما الثاني: ذكر فيه. ومما تقدَّم يتبين أن الوجه الأول عن عبد الرزاق هو الراجح؛ فقد رواه

---

(١) (٤/ ٨٤)، رقم (١٨٤٨).

(٢) (١/ ٢٦٥)، رقم (٢٨٩).

(٣) (٩/ ٢٩٥)، رقم (٢٨٢١).

إسحاق بن راهويه، وهو ثقة حافظ[1]، أما الوجه الثاني من رواية ابن أبي السري وهو صدوق له أوهام كثيرة[2].

وقال الدارقطني في العلل لما سئل عن هذا الحديث: «حدث بهذا الحديث خازم بن يحيىٰ الحلواني، عن ابن أبي السري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن المبارك، عن يونس، ووهم فيه؛ وإنما رواه عبدالرزاق، عن ابن المبارك، ليس فيه معمر»[3].

٢- رواه عدد من الرواة، عن عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهريِّ، عن نبهان مولىٰ أُمِّ سلمة، عن أُمِّ سلمة ﵂.

أخرجه: أحمد في مسنده[4] عن عَبْدالرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيٍّ، وأبو داود في سننه[5]، ومن طريقه: البيهقي في السنن الكبرىٰ[6]، والخطيب في تاريخه[7] عن محمد بن العلاء، والترمذي في جامعه[8] عن سويد، وأبو يعلىٰ في مسنده[9] عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومن طريقه: الطحاوي في شرح مشكل الآثار[10]، وابن حبان في صحيحه[11]، والطبراني في

(١) كما في تقريب التهذيب لابن حجر (٥٠٤).

(٢) كما في تقريب التهذيب لابن حجر (٩٩).

(٣) (١٥/ ٢٣٢).

(٤) (٤٤/ ١٥٩)، رقم (٢٦٥٣٧).

(٥) (٦/ ٢٠٤)، رقم (٤١١٢).

(٦) (٧/ ١٤٨)، رقم (١٣٥٢٥).

(٧) (٤/ ٢٦)، رقم (٨١٧).

(٨) (٤/ ٣٩٩)، رقم (٢٧٧٨).

(٩) (١٢/ ٣٥٣)، رقم (٦٩٢٢).

(١٠) (١/ ٢٦٥)، رقم (٢٨٩).

(١١) (١٢/ ٣٨٧)، رقم (٥٥٧٥).

المعجم الكبير[1]، وابن عبد البر في التمهيد[2]، والخطيب في تاريخه[3].

والطبراني - أيضاً - في المعجم الكبير[4] من طريق عارم أبي النعمان، والخطيب في تاريخه[5]، من طريق عبدالرحمن بن مهدي.

جميعهم عن عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، به، بنحوه.

ثانياً: رواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهريِّ، عن نبهان مولىٰ أُمِّ سلمة، عن أُمِّ سلمة ﵂.

أخرجه: النسائي في السنن الكبرىٰ[6]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[7].

كلاهما عن يونس بن الأعلىٰ، عن ابن وهب، به، بنحوه.

الطريق الثانية: رواه مَعْمَر ومحمد بن عبد الله ابن أخي الزهري، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ نَبْهَان، عن أم سلمة ﵂.

أخرجه: ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ[8]، ومن طريقه: الخطيب في تاريخه[9] عن محمد الواقدي، عَن مَعْمَر بْنِ رَاشِد، وَمُحَمَّد بن عَبْدِ الله، عن الزهري، به، بنحوه.

---

(١) (٢٣/ ٣٠٢)، رقم (٦٧٨).

(٢) (١٩/ ١٥٥).

(٣) (٤/ ٢٦)، رقم (٨١٧).

(٤) (٢٣/ ٣٠٢)، رقم (٦٧٨).

(٥) (٤/ ٨٤)، رقم (١٨٤٨).

(٦) (٨/ ٢٩٣)، رقم (٩١٩٧).

(٧) (١/ ٢٦٥)، رقم (٢٨٨).

(٨) (٨/ ١٤٣).

(٩) (٤/ ٢٦)، رقم (٨١٨)

وذكر العقيلي في الضعفاء قول يحيىٰ بن معين في الواقدي قَال: «كان يقلب حَديث يونس يجعلها عَن مَعْمَر، ليس بثقة»[1].

قال الدارقطني في العلل لما سئل عن هذا الحديث: «وحدث به الواقدي، عن معمر، عن الزهري، فأنكره عليه أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وقالا: لم يرو هذا غير يونس، عن الزهري، ثم وجد بمصر من رواية نافع بن يزيد عن عقيل»[2].

ورواية نافع بن يزيد، عن عقيل، - التي أشار إليها الدارقطني -، ستأتي في الطريق الثالثة.

الطريق الثالثة: رواه عُقَيْل بن خالد، عن الزهري، عَنْ نَبْهَانَ مَوْلَىٰ أُمِّ سَلَمَة، عَن أُمّ سلمة رضي الله عنها.

أخرجه: يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ[3]، والنسائي في السنن الكبرىٰ[4]، والبيهقي في السنن الكبرىٰ[5]، وفي الآداب[6]، والخطيب في تاريخه[7]، والمزي في تهذيب الكمال[8].

جميعهم من طريق نافع بن يزيد، عن عقيل بن خالد، به، بنحوه.

---

(١) (٤/ ١٠٨).

(٢) (١٥/ ٢٣٢).

(٣) (١/ ٤١٦).

(٤) (٨/ ٢٩٣)، رقم (٩١٩٨).

(٥) (٧/ ١٤٧)، رقم (١٣٥٢٤).

(٦) (ص٢٤٤)، رقم (٥٩٨).

(٧) (٤/ ٢٨).

(٨) (٢٦/ ١٨٣).

* **المطلب الثاني: دراسة إسناد الحديث.**

- محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي:

روىٰ عن: ابن المبارك، ووكيع، وسفيان بن عيينة، وغيرهم.

روىٰ عنه الجماعة، وغيرهم. مات سنة (٢٤٧هـ).

ثقة حافظ[١].

- عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي:

روىٰ عن: يونس بن يزيد الأيلي، والثوري، وشعبة، وغيرهم.

روىٰ عنه: مُحَمَّد بْن العلاء، وإسحاق بن راهويه ويحيىٰ بن معين، وغيرهم. روىٰ له الجماعة. مات سنة (١٨١هـ).

أحد الأئمة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير[٢].

- يونس بن يزيد بن أبي النجاد، أبو يزيد الأيلي، مولىٰ آل أبي سفيان:

روىٰ عن: الزهري، والقاسم بن محمد، وهشام بن عروة، وغيرهم.

روىٰ عنه: ابن المبارك، وابن وهب، وبقية بن الوليد وغيرهم، روىٰ له الجماعة. مات سنة (١٥٩هـ).

قال العجلي، وابن معين، وأحمد، والنسائي: ثقة.

---

(١) تهذيب الكمال للمزي (٣٤/ ٢٢٥)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/ ٣٨٥)، تقريب التهذيب لابن حجر (٥٠٠).

(٢) تهذيب الكمال للمزي (١٦/ ١٣)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٥/ ٣٨٢)، تقريب التهذيب لابن حجر (٣٢٠).

قَال ابن معِين: أثبت النَّاس فِي الزُّهْرِيّ مَالك وَمعمر وَيُونُس.

قال ابن المبارك: ما رأيت أحدًا أروىٰ للزهري من معمر إلا أن يونس أحفظ للمسند، وفي رواية إلا يونس فإنه كتب علىٰ الوجه. وبنحوه قال الإمام أحمد.

وقال الإمام أحمد – أيضًا –: سَمِعتُ أَحَادِيث يُونُس عَن الزُّهْرِيّ فَوجدتُ الحدِيثَ الواحد ربما سمعه مرارًا وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل عليه. وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث عالم بحديث الزهري.

وقال ابن المديني: أثبت الناس في الزهري مالك وابن عيينة ومعمر، وزياد بن سعد، ويونس من كتابه.

وقال ابن المبارك: كتابه عن الزهري صحيح.

وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال ابن خراش: صدوق.

وقال الإمام أحمد – مرة –: في حديث يونس عن الزُّهْرِيّ منكرات، وقال أيضًا: يونس كثير الخطأ. وقال وكيع: لقيت يونس بن يزيد بمكة فجهدت به الجهد أن يقيم حديثا، فلم يقدر عليه، وقال: رأيت يونس بن يزيد الأيلي وكان سيئ الحفظ.

وقال أبو زرعة: «كان صاحب كتاب فإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيء».

وقال ابن سعد: كان حلو الحديث، كثيره، وليس بحجة، ربما جاء بالشيء المنكر.

قال ابن حجر في التقريب: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلًا وفي غير الزهري خطأ.

وقال في هدي الساري: وثقه الجمهور مطلقًا وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه، أو يحدث من حفظه فإذا حدث من كتابه فهو حجة[1].

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٤٧)، الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٦٨٤)، تهذيب=

قلت: وأقرب الأقوال للصواب ما ذكره ابن حجر في هدي الساري، والله أعلم.

- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي، أبو بكر الزهري:

روىٰ عن: نبهان مولىٰ أم سلمة، وعطاء بن أبي رباح، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وغيرهم.

روىٰ عنه: مالك، ومعمر، ويونس بن يزيد، وغيرهم. روىٰ له الجماعة. مات سنة (١٢٥هـ).

الفقيه الحافظ متفق علىٰ جلالته وإتقانه[1].

- نبهان القرشي المخزومي أبو يحيىٰ المدني، مولىٰ أم سلمة ﵂ زوج النبي ﷺ ومكاتبها:

روىٰ عن مولاته أم سلمة ﵂.

روىٰ عنه: الزهري. روىٰ له الأربعة.

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي في الكاشف: ثقة.

وقال ابن حجر في التلخيص: وثق، وقال في الفتح: فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحدٌ لا ترد روايته!

وقال الإمام أحمد: نبهان روىٰ حديثين عجيبين! يعني هذا الحديث، وحديث:

=الكمال، للمزي (٣٢/ ٥٥٧)، التهذيب لابن حجر (١١/ ٤٥٠)، هدي الساري لابن حجر (٤٧٨)، تقريب التهذيب لابن حجر (٦١٤).

(١) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٦/ ٤١٩)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/ ٤٤٥)، تقريب التهذيب لابن حجر (٥٠٦).

(إِذَا كَان لِإِحْداكن مُكَاتَب، فَلْتَحْتَجِب مِنْه)(1)، قال ابن قدامة: وكأنه أشار إلىٰ ضعف حديثه؛ إذ لم يرو إلا هذين الحديثين المخالفين للأصول.

وقال البيهقي عقب الحديث: «إن البخاري ومسلمًا صاحبي الصحيح لم يخرجا حديثه في الصحيح، وكأنه لم يثبت عدالته عندهما، أو لم يخرج من حَدِّ الجهالة برواية عدلٍ عنه».

وقال القرطبي: هذا الحديث لا يصحُّ عند أهل النقل؛ لأن راويه عن أم سلمة، نبهان مولاها وهو ممن لا يحتج بحديثه.

وقال ابن عبد البر: نَبْهَانُ مَجْهُولٌ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِ شِهَابٍ.

وذكره الذهبي في ذيل الضعفاء، وقال: قال ابن حزم: مجهول.

وقال ابن حجر في التقريب: مقبول من الثالثة.

---

(١) روىٰ هذا الحديث سفيان الثوري، واختُلف عليه فيه:

١- فرواه مَخْلَد بن يزيدَ الحرَّاني - فيما أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٥/ ٥٤)، (٥٠١١) -، ومؤمَّل وحُسين بنُ حفص - فيما ذكر الدارقطني في «العلل» (١٥/ ٢٣١) - عن سفيان الثوري، عن محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة، عن الزُّهري، عن نبهان، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ.

٢- ورواه قبيصة فيما أخرجه: - الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٣٠٢) (٦٧٧) -، عن سُفْيَان، عَنْ مُحَمَّد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَن نَبْهَان، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عن النبي ﷺ [أسقط الزهري].

قال الدارقطني بعد ذكره للوجه الأول: «وهو محفوظ صحيح عن الزهري، وقولهما عن الزهري أشبه بالصواب من قول قبيصة».

وإسناد الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لجهالة نبهان كما في ترجمته، وقد أشار لضعفه الإمام أحمد كما تقدم، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٢/ ٩٠٤).

قلت: والخلاصة في حاله أنه مجهول؛ فلم يروِ عنه إلا الزهري، ولم يرد فيه جرح ولا تعديل، أما ما ذكره المزي من رواية محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة، عنه؛ فإنها ليست محفوظة كما تقدم، لذلك لم يذكر البخاري في تاريخه ممن روىٰ عنه غير الزهري، وأما ذِكْر ابن حبان له في الثقات؛ فإن ابن حبان من عادته توثيق المجاهيل، وأما قول الذهبي في الكاشف: ثقة، فهذا يخالف ذكره له في الضعفاء وإقراره تجهيل ابن حزم إياه: فلعله تصحيف من الناسخ كما قرره الألباني فقال: «ولعل الأصل: وثق؛ كما هي عادته فيمن تفرد بتوثيقه ابن حبان، ولم يكن روىٰ عنه جمع من «الثقات»، ثم انحرف ذلك علىٰ اَلنَّاسِخ أو الطابع إلىٰ: ثقة»، وأما قول ابن حجر في الفتح ووصف الزهري له بأنه مكاتب أم سلمة ﵂، فلا يعد تعديلاً؛ فإن من تتبع تراجم الرواة وجد أمثلة كثيرة مثل هذا النوع، فقد قال ابن القطان – في ترجمة أبي الأحوص –: «لا يعرف له حال، ولا قضىٰ له بالثقة قول الزهري: سمعت أبا الأحوص يحدث في مجلس سعيد بن المسيب». قال الألباني: «فإذا كان الزهري إذا حَدَّثَ عن أبي الأحوص، وقد سمعه يحدث في مجلس ابن المسيب؛ لا يلزم منه أن أبا الأحوص ثقة؛ فمن باب أولىٰ أنه لا يلزم من وصف الزهري لنبهان بأنه مكاتب أم سلمة أنه ثقة، كما هو ظاهر لا يخفىٰ علىٰ أهل النهىٰ» ا.هـ.

وقد صرح بجهالته: ابن حزم وأقره الذهبي، والبيهقي، وابن عبد البر، – كما تقدم – وقال الحافظ في التقريب: «مقبول»؛ أي: إذا توبع، وإلا؛ فهو لين الحديث؛ كما في مقدمة التقريب، كما رجح القول بجهالته الألباني، والله أعلم[1].

(١) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٣٥)، الثقات لابن حبان (٥/ ٤٨٦)، السنن الكبرىٰ للبيهقي (١٠/ ٥٥٠)، التمهيد لابن عبد البر (١٩/ ١٥٥)، المغني لابن قدامة (٧/ ١٠٦)،=

*** المطلب الثالث: الحكم علىٰ الحديث.**

اختلف المحدثون في الحكم علىٰ الحديث ما بين مصحح ومضعف؛ لاختلافهم في حال نبهان مولىٰ أم سلمة ﵂، قال الترمذي عقب تخريج الحديث: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، كما صححه ابن حبان، وابن الملقن[1]، وقال ابن حجر في الفتح: «وإسناده قوي وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان وليست بعلةٍ قادحةٍ فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحدٌ لا ترد روايته»[2]. وقال في موضع آخر: «وهو حديثٌ مختلفٌ في صحته»[3].

وقد ضعفه الإمام أحمد فقد أشار إلىٰ إنكاره بتعجبه منه كما تقدم[4]، والبيهقي أشار إلىٰ جهالة نبهان عقب الحديث، وذكر قول الشافعي: «ولم أر من رضيت من أهل العلم يثبت واحدًا من هذين الحديثين»[5]، كما ضعفه ابن عبد البر[6]، وتقدم قول

=بيان الوهم والإيهام للقطان (٤/ ١٧٥)، تفسير القرطبي (١٢/ ٢٢٨)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩/ ٣١١)، الكاشف للذهبي (٢/ ٣١٦)، ذيل ديوان الضعفاء للذهبي (٧٣)، فتح الباري لابن حجر (٩/ ٣٣٧)، التلخيص لابن حجر (٣/ ٣١٥)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/ ٤١٦)، تقريب التهذيب لابن حجر (٥٥٩)، سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١٢/ ٩٠٤).

(١) البدر المنير لابن الملقن (٧/ ٥١٢).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٣٣٧)

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ٥٥٠).

(٤) في ترجمة نبهان.

(٥) يعني هذا الحديث، وحديث نبهان الآخر المتقدم في ترجمته.

(٦) التمهيد لابن عبد البر (١٩/ ١٥٥).

القرطبي - في ترجمة نبهان -: «أنه لا يصح عند أهل الحديث، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة: وقال: «الحديث مع ضعف إسناده، منكر في متنه»، وقال أيضاً لما ذكر تضعيف الأئمة له: وعلىٰ ذلك جرىٰ كثير من الحنابلة من المقادسة وغيرهم، وهو الذي يقتضيه علم الحديث وأصوله»[1].

ومما تقدم يظهر أن القول بتضعيف إسناد الحديث مع نكارة متنه هو الصواب؛ أما ضعف إسناده فقد تقدم أن الراجح في حال نبهان أنه مجهول، أما نكارة متنه؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة الصريحة كما سيأتي في المبحث التالي.

ولم أقف له علىٰ شاهد إلا ما رواه أبو بكر الشافعي في الفوائد من طريق وهب بن حفصٍ، عن محمد بن سليمان، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أبي عثمان، عن أسامة قال: كانت عائشة وحفصة عند النبي ﷺ جالستين، فجاء ابن أم مكتومٍ فقال لهما النَّبيُّ ﷺ: **(قُومَا)**، فَقَالَتَا: إِنَّهُ أَعْمَىٰ، قَالَ: **(وَأَنْتُمَا عَمْيَاوَانِ؟!)**[2].

وإسناده واهٍ جداً؛ فيه وهب بن حفص، قال أبو عروبة: هو كذَّابٌ يضع الحديث، يكذبُ كذبًا فاحشًا.

وقال الدَّارقطني: يضع الْحَدِيث[3].

* * *

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١٢/ ٩٠٤).

(٢) الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعي (١/ ١٨٢)، (١٥٠).

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ٢٥٨).

المبحث الثالث

الروايات المعارضة لحديث أم سلمة ﵂، ومسالك الأئمة في دفع التعارض بين هذه الأحاديث

أصح الأحاديث المعارضة لحديث أم سلمة ﵂:

حديث عَائِشَة ﵂ في نظرها إلىٰ الحبشة وهم يلعبون - المتفق عليه - قالت: **(لقد رأيت رسول اللّه ﷺ يومًا علىٰ باب حجرتي والحبشة يلعبون في المسجد، ورسول اللّه ﷺ يسترني بردائه، أنظر إلىٰ لعبهم)**[1].

وحديث فاطمة بنت قيس ﵂ الصحيح الصريح بجواز وضعها الخمار عنها أمام الأعمىٰ، أخرجه: مسلم في صحيحه من حديث أبي سلمة، أنّ فاطمة بنت قيسٍ، أخت الضّحّاك بن قيسٍ، أخبرته، أنّ أبا حفص بن المغيرة المخزوميّ، طلّقها ثلاثًا، ثمّ انطلق إلىٰ اليمن، فقال لها أهله: ليس لك علينا نفقةٌ، فانطلق خالد ابن الوليد في نفرٍ، فأتوا رسول الله ﷺ في بيت ميمونة، فقالوا: «إنَّ أبا حفصٍ طلَّق امرأته ثلاثًا، فهل لها من نفقةٍ؟ فقال رسول الله ﷺ: **(ليست لها نفقة، وعليها العدّة)**، وأرسل إليها أن لا تسبقيني بنفسك[2]، وأمرها أن تنتقل إلىٰ أمّ شريك، ثمّ أرسل إليها: **(أنّ أمّ شريك يأتيها**

---

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه (١/ ٩٨)، (٤٥٤)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٦٠٨)، (٨٩٢) من حديث عائشة ﵂، واللفظ للبخاري.

(٢) أي لا تفعلي شيئا من تزويج نفسك قبل إعلامك لي بذلك، حتىٰ لو لم يقل فإني ناكحك فهو من صور التعريض بالخطبة وهو جائز في عدة الوفاة وكذا عدة البائن بالثلاث. انظر: شرح النووي علىٰ مسلم (١٠/ ١٠٠)، فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٧٩).

المهاجرون الأوّلون، فانطلقي إلىٰ ابن أمّ مكتوم الأعمىٰ، فإنّك إذا وضعت خمارك لم يرك)، فانطلقت إليه، فلمّا مضت عدّتها أنكحها رسول الله ﷺ أسامة بن زيد بن حارثة»[1].

وقبل دفع التعارض الظاهر بين هذه الروايات، وبين حديث أم سلمة ﵂، ينبغي **دفع التعارض المتوهم بين هذه الروايات، وبين قوله تعالىٰ:** ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور:٣١]: فالآية لا تعارض هذه الروايات؛ وذلك لأن **(من)** في الآية للتبعيض؛ فالواجب غض بعض البصر؛ لأن من النظر ما يباح، وذلك للرجال والنساء، فالمرأة يجوز لها أن تطلع من الرجل علىٰ ما لا يجوز للرجل أن يطلع من المرأة كالرأس ونحوه، أما العورة فلا، وعلىٰ هذا تكون الأحاديث التي فيها جواز نظر المرأة إلىٰ الرجل **تخصيصاً لعموم الآية**، ومن ثم ينتفي التعارض المتوهم[2].

أمّا دفع التعارض الظاهر بين حديث أم سلمة ﵂، وبين هذه الروايات: فقد تقدم تصحيح بعض الأئمة لحديث أم سلمة ﵂؛ كالترمذي، وابن حبان في صحيحه، وابن الملقن، **ووجه تصحيحه عندهم؛ باعتبار حال نبهان**، فهو تابعي لم يرد فيه جرح ولا تعديل، لذلك ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: «وإسناده قوي وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان وليست بعلةٍ قادحةٍ فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحدٌ لا ترد روايته»[3].

---

(١) صحيح مسلم (٢/ ١١١٥)، (١٤٨٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٩/ ١٥٤)، تفسير القرطبي (١٢/ ٢٢٨).

(٣) تقدم في الحكم علىٰ الحديث.

لذلك سلكوا مسلك الجمع والتوفيق بينه وبين الأحاديث المعارضة له، وهذا أحد المسالك التي يسلكها الأئمة في دفع التعارض الظاهر، فسلك بعضهم:

١- مسلك الجمع بتخصيص العموم، وهو أحد وجوه الجمع كما تقدم[(١)]:

- **قال الأثرم للإمام أحمد**: كان حديث نبهان لأزواج النبي ﷺ خاصة وحديث فاطمة لسائر الناس؟ قال: نعم[(٢)].

- **كما سلكه أبو داود** بقوله عقب تخريج الحديث: «هذا لأزواج النبيّ ﷺ خاصّة، وقال النبيّ ﷺ لفاطمة بنت قيس: (اعتدّي عند ابن أمّ مكتوم، فإنّه رجل أعمىٰ تضعين ثيابك عنده).

- **قال ابن حجر** في التلخيص الحبير بعد أن ذكر جمع أبي داود: «وهذا جمع حسن»[(٣)].

- **كذلك ابن قتيبة** ذكر حديث أم سلمة رضي الله عنها في كتابه تأويل مختلف الحديث، وقال: «وهذه خاصّة لأزواج رسول اللّه ﷺ، كما خصصن بتحريم النّكاح علىٰ جميع المسلمين»[(٤)].

---

(١) في المطلب الأول من المبحث الثاني.

(٢) لم أقف عليه في سؤالاته، وإنما ذكره الفقهاء في كتبهم عنه. انظر: المغني لابن قدامة (٧/ ١٠٦).

(٣) التلخيص الحبير لابن حجر (٣/ ٣١٥).

(٤) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٣٢٨).

وهذا المسلك للمحدثين، سلكه أيضًا الفقهاء الذين قالوا بجواز نظر المرأة إلىٰ ما ليس بعورة من الرجل[1].

(١) اتفق الفقهاء علىٰ تحريم نظر المرأة إلىٰ الرجل؛ إن كان بشهوة أو تخشىٰ منه فتنة، كما نص عليه النووي، واختلفوا في النظر الذي لا شهوة فيه، ولا تخشىٰ منه فتنة علىٰ قولين:

الأول: جواز نظر المرأة إلىٰ ما ليس بعورة من الرجل، وإليه ذهب أبو حنيفة، ومالك، وأحمد في رواية، وهو أحد قولي الشافعي، مستدلين بحديث عائشة ﵂، وفاطمة بنت قيس ﵂ – تقدم ذكرها في المتن –. **وجه الدلالة:** بيَّنت السنة في هذين الحديثين الصحيحين الصريحين أن للمرأة النظر من الرجل إلىٰ ما ليس بعورة دون شهوة عند أمن الفتنة؛ لأنهنَّ لو مُنعن النظر، لوجب علىٰ الرجال الحجابُ، كما وجب علىٰ النّساء، لئلّا ينظُرن إليهم.

وحملوا قوله تعالىٰ: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾ [النور:٣١]: علىٰ غض البصر عما لا يجوز من العورات؛ لأن «من» في الآية للتبعيض – كما تقدم في المتن –.

الثاني: تحريم نظر المرأة إلىٰ الرجل الأجنبي مطلقًا، وَهُوَ أحد قول الشَّافِعِيِّ، ورواية في مذهب أحمد.

استدلوا بعموم قول الله تعالىٰ: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾ [النور:٣١].

كما استدلوا بحديث أم سلمة ﵂ – مناط الدراسة –.

والقول الأول هو الراجح؛ لما تقدم من الأحاديث الصحيحة الصريحة في جواز نظر المرأة إلىٰ ما ليس بعورة من الرجل، إذا كان بلا شهوة، ولا تخشىٰ منه فتنة. وأما ما يناقش به أدلة القول الثاني فقد تقدَّم أن هذه الأحاديث مخصصة لعموم الآية التي استدلوا بها. وأما حديث أم سلمة ﵂ فقد تقدَّم أنه ضعيف، وعلىٰ فرض صحَّته بناء علىٰ ما ذهب إليه بعض العلماء فإنه يحمل علىٰ أنه خاص بأزواج النبي ﷺ. كما رجح هذا القول كثير من أهل العلم كابن بطال، وابن عبد البر، والقرطبي، وابن حجر، والألباني، وابن باز. انظر: الأصل المعروف=

٢- جمع ابن حجر بين هذه الأحاديث: بأن الأمر بالاحتجاب من ابن أم مكتومٍ لعله؛ لكون الأعمىٰ مظنة أن ينكشف منه شيءٌ ولا يشعر به فلا يستلزم عدم جواز النظر مطلقًا[١].

٣- الجمع بين حديث أم سلمة ﵂، وبين حديث عائشة ﵂ - المتقدم -، بأن حديث أم سلمة ﵂ بعد نزول الحجاب، أما حديث عائشة ﵂ قبل نزول الحجاب:

قال الطحاوي في مشكل الآثار: «فكان جوابنا له عن ذلك أنّ ما في حديث عائشة هذا لم يبن لنا مضادّته لحديث أمّ سلمة وميمونة...وكان ما في حديث أمّ سلمة وميمونة مكشوف المعنىٰ وموقوفا به، علىٰ أنّه كان بعد نزول الحجاب...، وكان حديث عائشة لا ذكر فيه لتقدّم نزول الحجاب في نساء رسول الله ﷺ عن النّاس وفي حجاب النّاس عنهنّ وليس لأحد أن يحمله علىٰ أنّه كان بعد نزول الحجاب»[٢].

وردّ هذا القول ابن حجر بقوله: «بأن قولها في الرواية الثانية: **(يسترني بردائه)**[٣]؛ دالٌّ علىٰ أن ذلك كان بعد نزول آية الحجاب»[٤].

=بالمبسوط للشيباني (٣/ ٥٦)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ٣٦٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٩/ ١٥٥)، بدائع الصنائع للكاساني (٢/ ٣٢٣)، المغني لابن قدامة (٧/ ١٠٦)، شرح النووي علىٰ مسلم (٦/ ١٨٤)، فتح الباري لابن حجر (٩/ ٣٣٦)، سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني (١٢/ ٩٠٤)، الحلل الإبريزية لابن باز (٤/ ٨٨).

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٣٣٧).

(٢) شرح مشكل الآثار للطحاوي (١/ ٢٦٩)

(٣) تقدم تخريجها في الحديث المتفق عليه في هذا المبحث.

(٤) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٤٤٥).

٤- الجمع بينه وبين حديث عائشة ﵂: بأن حديث عائشة ﵂ ليس فيه أنها نظرت إلىٰ وجوههم وأبدانهم، وإنما نظرت إلىٰ لعبهم وحرابهم، ولا يلزم من ذلك تعمد النظر إلىٰ البدن، وإن وقع النظر بلا قصد صرفته في الحال[١].

وأُجيب عن قولهم هذا: بأنه لا يمكن الفصل بين النظر إلىٰ الصفة وهو اللعب، وبين الموصوف وهو اللاعب، فكأن عائشة تنظر في زعمهم إلىٰ اللعب دون اللاعب[٢].

٥- الجمع بينه وبين حديث عائشة ﵂ بأن عائشة كانت يومئذٍ صغيرة دون البلوغ: علىٰ ما تقتضي به عبارة الحديث؛ فقد جاء في رواية الزهري قولها: **(فاقدروا[٣] قدر الجارية[٤] الحديثة السن، الحريصة علىٰ اللهو[٥])[٦].**

---

(١) الآداب للبيهقي (٢٥٢)، شرح النووي علىٰ مسلم (٦/ ١٨٤).

(٢) الرد المفحم للألباني (ص١١٤).

(٣) فاقدروا: بضم الدال وكسرها. لغتان من التقدير، أي قيسوا قِيَاس أمرهَا، وقدِّروا أطول مقامها للنظر لذلك، والفاء جواب شرط مقدر، أي حيث قدر رسول الله ﷺ عذري ورغبتي فقدروا عذر أمثالي. الفائق في غريب الحديث للزمخشري (٢/ ١١٢)، مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار للقاضي عياض (٢/ ١٧٣).

(٤) الجارية: هي مَنْ دُون البُلوغ، سُميت جاريةً، لِسُرعة جَرْيِهَا. شرح النووي علىٰ مسلم (٦/ ١٨٤)، الدر النقي لابن المبرد (٣/ ٥٠٢).

(٥) والمعنىٰ أنها تحب اللهو والتفرج والنظر إلىٰ اللعب حبًّا بليغًا وتحرص علىٰ إدامته ما أمكنها ولا تمل ذلك إلا بعد زمن طويل. شرح النووي علىٰ مسلم (٦/ ١٨٤).

(٦) أخرجها البخاري في صحيحه (٧/ ٣٨)، (٥٢٣٦)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٦٠٨)، (٨٩٢) كلاهما من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂، واللفظ للبخاري.

ورد ذلك ابن حجر بقوله: «قولها في بعض الروايات: **(أحببتُ أن يبلغ النساء مقامه لي)**[1]. مشعر بأن ذلك وقع بعد أن صارت لها ضرائر، أرادت الفخر عليهن، فالظاهر أن ذلك وقع بعد بلوغها. وفي رواية ابن حبان: **«أن وفد الحبشة قدم سنة سبع»**[2]، فيكون عمرها حينئذٍ خمس عشرة سنة»[3].

---

(١) أخرجها: النسائي في السنن الكبرىٰ (٨/ ١٨١)، (٨٩٠٢) من طريق أبي سلمة بن عبدالرّحمن، عن عائشة، زوج النّبيّ ﷺ قالت: دخل الحبشة المسجد يلعبون فقال لي: (يا حميراء أتحبّين أن تنظري إليهم؟) فقلت: (نعم، فقام بالباب وجئته فوضعت ذقني علىٰ عاتقه فأسندت وجهي إلىٰ خدّه) قالت: (ومن قولهم يومئذ أبا القاسم طيّبا) فقال رسول الله ﷺ: (حسبك) فقلت: يا رسول الله لا تعجل، فقام لي، ثمّ قال: (حسبك) فقلت: (لا تعجل يا رسول الله) قالت: (وما لي حبّ النّظر إليهم، ولكنّي أحببت أن يبلغ النّساء مقامه لي ومكاني منه). قال ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٤٤) – بعدما عزاه للنسائي وحده –: «إسناده صحيح، ولم أر في حديث صحيح ذكر (الحميراء) إلا في هذا». وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٧/ ٨١٨): «وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير يونس بن عبدالأعلىٰ، فهو علىٰ شرط مسلم وحده».

(٢) أخرجها ابن حبان في صحيحه ١٣/ ١٨٦(٥٨٧٦) من طريق الزّهريّ، عن عروة، عن عائشة أنّ أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان تغنّيان بدفّين، وتغنّيان في أيّامهما، ورسول اللّه ﷺ مستتر بثوبه، فانتهرهما أبو بكر، فكشف رسول اللّه ﷺ ثوبه، وقال: (دعهما يا أبا بكر، فإنّها أيّام عيد)، قالت عائشة: ولمّا قدم وفد الحبشة علىٰ رسول اللّه ﷺ قاموا يلعبون في المسجد، فرأيت رسول اللّه ﷺ يسترني بردائه وأنا أنظر إليهم وهم يلعبون في المسجد...) إسناده صحيح، وصححه الألباني في التعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان (٨/ ٣١٤).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٤٤٥).

وهذا الوجه من الجمع والذي قبله، سلكه أيضًا الفقهاء الذين قالوا بتحريم نظر المرأة إلىٰ الرجل الأجنبي مطلقًا[1].

والصواب: أن حديث أم سلمة ﵂ لا يندرج في مختلف الحديث ولا في مُشكله؛ لأن من ضوابط مختلف الحديث، ومُشكله: أن يكون الحديث وما يعارضه في دائرة القبول والاحتجاج، إلا أن يوجد للحديث الضعيف شواهد ومتابعات تعضده وتجبر ضعفه، فعندئذٍ يمكن للمعارضة أن تقع بينهما؛ - وقد تقدم تفصيل ذلك[2] - وحديث أم سلمة ﵂ ضعيف؛ لجهالة نبهان مولىٰ أم سلمة، ونكارة المتن، ولم أقف له علىٰ شاهد إلا ما رواه أبو بكر الشافعي وإسناده واهٍ جداً، وعليه فإنه لا يقاوم صحة الأحاديث المعارضة، ومن ثم فهو مرجوح، كما حكم بذلك جمع من الأئمة، كما تقدم[3].

قال ابنُ عبد البرِّ: «حديث فاطمة بنت قيس صحيح الإسناد والحجة به لازمة، وحديث أم سلمة لا تقوم به حجة»[4].

وقال الألباني: «وهذا الجمع إنما يصار إليه لو صحَّ الحديث، وإذ لا؛ فلا»[5].

***

(١) تقدم تفصيل المسألة في هذا المبحث.

(٢) في المطلب الأول من المبحث الأول: «ضوابط مختلف الحديث».

(٣) في الحكم علىٰ الحديث.

(٤) التمهيد لابن عبدالبر (١٩/ ١٥٥).

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١٢/ ٩٠٤).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أحمدُ الله ﷻ علىٰ ما مَنَّ به عليَّ من إتمامه، وقد ظهر لي من خلال هذا البحث النتائج التالية:

١- أن لمختلف الحديث ضوابط ذكرها المحدثون، فلا يكون الحديث مندرجًا في هذا النوع حتىٰ تتحقق فيه تلك الضوابط.

٢- أن إسناد حديث أم سلمة ﵂ ضعيف؛ لجهالة نبهان مولىٰ أم سلمة ﵂، ومتنه منكر؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة الصريحة.

٣- أصح الروايات المعارضة لحديث أم سلمة ﵂: حديث عائشة ﵂ - المتفق عليه - في نظرها للحبشة وهم يلعبون، وحديث فاطمة بنت قيس ﵂ الصريح بجواز وضعها الخمار عنها أمام الأعمىٰ، وهو في صحيح مسلم.

٤- أن قوله تعالىٰ: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ لا يُعارض الأحاديث التي فيها جواز نظر المرأة إلىٰ الرجل؛ لأن (من) في الآية للتبعيض، وعليه تكون هذه الأحاديث مخصصة لعموم الآية، ومن ثم ينتفي التعارض المتوهم.

٥- أن بعض من يرىٰ صحة حديث أم سلمة ﵂، سلك مسلك الجمع بينه وبين الروايات المعارضة، بتخصيص العموم، فجعل حديث أم سلمة ﵂ لأزواج النبي ﷺ خاصة، والروايات المعارضة للناس عامة.

٦- أن الصواب في حديث أم سلمة ﵂ أنه لا يندرج في مختلف الحديث ولا في مُشكله؛ لأن من ضوابط مختلف الحديث، ومُشكله: أن يكون الحديث وما يعارضه

في دائرة القبول والاحتجاج، وحديث أم سلمة ﵂ ضعيف؛ لا يقاوم صحة الأحاديث المعارضة.

التوصيات:

- أهيب بالمتخصصين في السنة، أن يعنوا بمثل هذا النوع من الدراسات، والذي يجمع الباحث فيه بين الدراسات النظرية لعلوم الحديث، وتطبيقاتها علىٰ الأحاديث النبوية.

- أوصي بإقامة المؤتمرات، والندوات التي تتناول تفنيد الشبهات المثارة حول السنة النبوية، وتبني مشاريع بحثية في ذلك، من أجل المساهمة في نصرة السنة، والذبّ عنها.

وما كان في هذا البحث من صوابٍ فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، وأن ينفع به كاتبه والناظر فيه إنه سميع قريب، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

***

قائمة المصادر والمراجع

- أحكام القرآن، الجصاص، أحمد بن علي الرازي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، ط١، بيروت: لبنان دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- اختلاف الحديث، الشافعي، أبو عبد الله محمد الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ.
- الآداب، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، اعتنىٰ به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، ط١، بيروت، لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلىٰ محمد معوض، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ.
- الأم، الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن شافع بن عبد المطلب القرشي المكي (ت٢٠٤هـ)، د.ط، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي (ت٥٨٧هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن أبو حفص عمر بن علي بن أحمد (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفىٰ أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، ط١، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (المتوفى: ٢٧٦ه)، المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، ط٢، ١٤١٩هـ.

- التاريخ الكبير، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، حيدر آباد - الدكن: دائرة المعارف العثمانية، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، د.ط، د. ت.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- التعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، الألباني محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ)، ط١، جدة: دار باوزير للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- تقريب التهذيب، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٨٩م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفىٰ بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، د.ط، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن القضاعي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الثقات، ابن حبان، أبو حاتم الدارمي، محمد بن حبان التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط١، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، الترمذي، أبو عيسىٰ محمد بن عيسىٰ السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د. ت.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الحلل الإبريزية من التعليقات البازية علىٰ صحيح البخاري للإمام: عبد العزيز بن باز، بقلم: أبي محمد عبد الله بن مانع الروقي، ط١، السعودية: دار التدمرية للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ.
- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، ط٢، مكة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٣٨٧هـ.
- الرد المفحم علىٰ من خالف العلماء وتشدد وتعصب وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجب ولم يقنع بقولهم: إنه سنة ومستحبة، الألباني، محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ)، ط١، عمان - الأردن: المكتبة الإسلامية، ١٤٢١هـ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني، محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ)، ط١، الرياض: دار المعارف، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- السلسلة الصحيحة، الألباني، محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ)، ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٦هـ.

- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د. ت.
- سنن أبي داود، أبو داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ط، د. ت.
- السنن الكبرىٰ، النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني (ت٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- السنن الكبرىٰ، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخسروجردي الخراساني، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣م.
- شرح السنة، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء الشافعي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، ط٢، دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح سنن أبي داود، ابن رسلان، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين المقدسي الرملي الشافعي (ت٨٤٤ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بإشراف خالد الرباط، ط١، الفيوم - مصر: دار الفلاح، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- شرح صحيح البخاري، لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، ط٢، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، ابن الملك، محمَّد بن عزِّ الدِّين بن فِرِشْتَا الكَرماني، (ت٨٥٤هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، ط١، إدارة الثقافة الإسلامية، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- شرح مشكاة المصابيح، المسمىٰ بـ(الكاشف عن حقائق السنن)، الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، (مكة المكرمة - الرياض): مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- شرح مشكل الآثار، الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.
- شعب الإيمان، البيهقي، أبو بكر أحمد الخراساني (ت٤٥٨هـ)، حققه: الدكتور عبد العلي عبدالحميد حامد، ط١، الرياض: مكتبة الرشد بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ١٤٢٣هـ.
- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد زهير، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله ﷺ)، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د. ت.
- الضعفاء الكبير، العقيلي، أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسىٰ بن حماد المكي (ت٣٢٢هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الضعفاء (سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي)، أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد (ت٢٦٤هـ)، تحقيق: أبي عمر محمد الأزهري، د.ط، د. ت.
- الطبقات الكبرىٰ، ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر، بيروت، د.ط، د. ت.
- الطرق الحكمية، ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد (ت٧٥١هـ)، الناشر: مكتبة دار البيان، د.ط، د.ت.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت٣٨٥هـ)، علق عليه: محمد بن صالح الدباسي، ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي (ت٨٥٥هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د. ت.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، لبنان: دار المعرفة، د.ت.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط.، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
- فتح الودود في شرح سنن أبي داود، أبو الحسن السندي، تحقيق: محمد زكي الخولي، ط١، المدينة: مكتبة أضواء المنار، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت٦٢٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرماني، محمد بن يوسف بن علي (ت٧٨٦هـ)، ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر.
- المحلىٰ بالآثار، ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت٤٥٦هـ)، بيروت: دار الفكر، د.ط، د. ت.
- مختلف الحديث بين المحدثين، والأصوليين الفقهاء، لأسامة خياط، دار ابن حزم، السعودية، ط١، ٢٠٠١م.
- مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدِّثين، نافذ حماد، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط١، ١٤١٤هـ.
- المدونة، مالك بن أنس المدني (ت١٧٩هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- المستدرك علىٰ الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع، محمد بن عبد الله بن حمدويه (ت٤٠٥هـ)، دار المعرفة - بيروت - لبنان، د.ط، د. ت.
- مسند أبي يعلىٰ، أبو يعلىٰ، أحمد بن علي بن المثنىٰ، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- مسند إسحاق بن راهويه، ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، تحقيق: د. عبدالغفور بن عبد الحق البلوشي، ط١، المدينة: مكتبة الإيمان، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار، ابن عياض، أبو الفضل عياض بن موسىٰ بن عمرون اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث، د.ط، د. ت.
- المعجم الكبير، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٣م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (المتوفىٰ: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- المغني، ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت٦٢٠هـ)، د.ط. مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت٧٥١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د. ت.
- منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد السوسوة، دار النفائس، عمّان، ط ١، ١٤١٨هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف (ت٦٧٦هـ)، ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.
- المهذب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، د.ط، د. ت.
- الموضوعات، ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط١، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، حققه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ.
- هدي السَّارئ مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، وعليه تعليقات مهمة للعلامة الشيخ: عبد الرحمن بن ناصر البراك، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، د.ط، د. ت.

***

List of Sources and References

- Ahkam al-Qur'an, al-Jassas, Ahmad bin Ali al-Razi (d. 370 AH), editat de: Abd al-Salam Muhammad Ali Shaheen, ediția I, Beirut: Liban Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1415 AH-1994 d.Hr.
- Diferența în Hadith, Shafi'i Abu Abdullah Muhammad al-Shafi'i (decedat: 204 AH), Dar al-Marifa, Beirut, 1410 AH
- Manners, Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad bin Al-Hussein Al-Khosrojirdi, (d. 458 AH), îngrijit și comentat de: Abu Abdullah Al-Saeed Al-Mandawah, Prima ediție, Beirut, Liban: The Cultural Books Foundation, 1408 AH-1988AD.
- Prejudiciul pentru distingerea însoțitorilor, Ibn Hajar al-Asqalani, Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali (d. 852 AH), investigație de: Adel Ahmad Abd al-Muawwad și Ali Muhammad Muawad, ediția I, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya 1415 AH
- Mama, Shafi'i, Abu Abdullah Muhammad bin Idris bin Shafi'i bin Abdul Muttalib al-Qurashi al-Makki (d.204 AH), d. T, Beirut: Dar al-Marifa, 1410 AH-1990AD.
- Badaa'i 'al-Sanai' în ordinea lui Shari'a, Al-Kasani, Ala Al-Din, Abu Bakr bin Masoud bin Ahmed Al-Hanafi (d.
- Al-Badr Al-Mounir în producția de haditi și monumente din Al-Sharh Al-Kabeer, Ibn Al-Malqin Abu Hafs Omar bin Ali bin Ahmed (d. 804 AH), editat de: Mustafa Abu Al-Gheit, Abdullah bin Suleiman și Yasser bin Kamal, prima ediție, Riyadh: Dar Al-Hijra 2004 d.Hr.
- Explicația iluziei și iluziei în Kitab Al-Ahkam, Ibn Al-Qattan, Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Abdul-Malik Al-Kutami Al-Kutami Al-Fassi (d.628 AH), editat de: Dr. Al-Hussein Ait Saeed, etajul 1, Riad: Dar Taibah, 1418 AH-1997AD
- Interpretarea diferiților hadiți, Abdullah bin Muslim bin Qutaybah (decedat: 276 AH), Biroul Islamic - Fundația Al-Ishraq, ediția a II-a, 1419.
- Al-Tarikh Al-Kabeer, Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail, (d. 256 AH), Hyderabad - Al-Dakan: The Ottoman Encyclopedia, tipărit sub supravegherea: Muhammad Abdul-Mu`id Khan.
- Istoria Bagdadului, Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali bin Thabet (d.463 AH), verificat de: Dr. Bashar Awwad Maarouf, 1st Edition, Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami 2002 A.D.
- Al-Hassan Comments on Sahih Ibn Hibban, Al-Albani Muhammad Nasir al-Din (d. 1420 AH), ed. 1, Jeddah: Dar Bawazeer for Publishing and Distribution, 1424 AH-2003 CE.
- Tafsir al-Tabari, Jami al-Bayan despre interpretarea versetelor Coranului, al-Tabari, Abu Jaafar Muhammad bin Jarir bin Yazid bin Katheer bin Ghaleb al-Amili, (d. 310 AH), editat de: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, în cooperare cu Centrul de Cercetare și Studii Islamice din Dar Hajar, Dr. Abdul-Sanad Hassan Yamama, Dar Hajar, etajul 1, 1422 AH-2001 d.Hr.
- Interpretarea lui Al-Qurtubi, Al-Jami 'Al-Ahkam Al-Qur'an, Al-Qurtubi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad Al-Ansari Al-Khazraji (d. 671 AH), editat de: Ahmad Al-Bardouni și Ibrahim Atfeesh, ediția a 2-a, Cairo: Dar Al-Kutub Al-Mas84

- Completarea al-Tahdheeb, Ibn Hajar, Abu al-Fadl Ahmad bin Ali al-Asqalani (d.852 AH), verificat de: Muhammad Awamah, ediția I, Siria: Dar Al-Rashid, 1406 - 1986 d.Hr.
- The Prudent Summation of Hadiths of Al-Rafa'i Al-Kabeer, Ibn Hajar, Abu Al-Fadl Ahmad Bin Ali Al-Asqalani (d. 852 AH), First Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiah, 1419 AH. 1989 d.Hr.
- Prefață la ceea ce este în Muwatta a semnificațiilor și isnadelor, Ibn Abd al-Barr, Abu Omar Yusuf bin Abdullah bin Muhammad bin Abd al-Barr bin Asim al-Nimri al-Qurtubi (d.463 AH), investigat de: Mustafa bin Ahmed al-Alawi, Muhammad Abd al-Kabir al-Bakri, Maroc: Și afacerile islamice, 1387 AH.
- Tahdheeb Al-Tahdheeb, Ibn Hajar, Abu Al-Fadl Ahmad Ibn Ali Al-Asqalani (d. 852 AH), Ediția I, India: The Systemic Knowledge Circle Press, 1326 AH.
- Tahdheeb Al-Kamal în numele oamenilor, Al-Mazzi, Abu Al-Hajjaj, Yusef bin Abdul-Rahman Al-Qudai (d.742 AH), editat de: Dr. Bashar Awad Maarouf, etajul 1, Beirut: Fundația Resala, 1400 AH - 1980 d.Hr.
- Al-Thiqaat, Ibn Hibban, Abu Hatim Al-Darami, Muhammad Ibn Habban Al-Tamimi Al-Basti (d. 354 AH), tipărit cu ajutorul: Ministerul Educației din Înaltul Guvern Indian, sub supravegherea: Dr. Muhammad Abdul Mu`id Khan, Director al Departamentului de cunoștințe otomane, ediția I, India: Departamentul de cunoștințe otomane, India 1393 A.H. = 1973 A.D.
- Al-Jami al-Sahih, Sunan al-Tirmidhi, al-Tirmidhi, Abu Issa Muhammad ibn Issa al-Salami, editat de: Ahmad Muhammad Shaker și alții, House of Revival of Arab Heritage, Beirut.
- Al-Hawi al-Kabeer în jurisprudența școlii de gândire Imam al-Shafi'i, care este explicația lui Mukhtasar al-Muzni, al-Mawardi, Abu al-Hasan Ali bin Muhammad bin Habib al-Basri (d.450 AH), editat de: Sheikh Ali Muhammad Muawad, 1st Edition, Beir-Al, 19
- Al-Halal Al-Abrizi din Comentariile lui Al-Bazzi despre Sahih Al-Bukhari de către imam: Abdul Aziz bin Baz, de: Abi Muhammad Abdullah bin Mani'a Al-Roqi, Ediția 1, Arabia Saudită: Dar Al-Tadmuriyyah pentru editare și distribuție, 1428 AH - 2007 d.Hr.
- Biroul celor slabi și uitați și crearea necunoscutelor și a încrederii lor, Lynn, Al-Dhahabi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz (d. 748 AH), editat de: Hammad bin Muhammad al-Ansari, ediția a II-a, Makkah: Modern Renaissance Library, 1387 AH - 1967 d.Hr.
- Răspunsul plin de compasiune față de cei obligă și nu era convinsă de spusele lor: Este Sunnah și de dorit, Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din (d. 1420 AH), i 1, Amman - Jordan: The Islamic Library, 1421 AH.
- Seria de hadiți slabi și fabricați și impactul lor negativ asupra națiunii, Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din (d. 1420 AH), Ediția I, Riyadh: Dar Al-Ma'arif, 1412 AH - 1992 d.Hr.
- Al-Silsilah Al-Sahih, Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din (d. 1420 AH), Ediția I, Riyadh: Knowledge Library, 1416 AH.

- Sunan Ibn Majah, Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad Ibn Yazid al-Qazwini (d..
- Sunan Abi Dawood, Abu Dawud, Suleiman bin Al-Ash'ath Abu Dawud Al-Sijistani Al-Azdi, anchetă de: Muhammad Muhi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Fikr.
- Al-Sunan Al-Kubra, Al-Nasa'i Abu Abd Al-Rahman Ahmad bin Shuaib Al-Khorasani (d. 303 AH). 2001 d.Hr.
- Al-Sunan Al-Kubra, Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad bin Al-Hussein Al-Khosrojordi Al-Khorasani, (d.
- Sharh Al-Sunnah, Al-Baghawi, Abu Muhammad Al-Hussein Bin Masoud Ibn Al-Fur` Al-Shafi`i (d. 516 AH), editat de: Shuaib Al-Arna`ut-Muhammad Zuhair Al-Shawish, ediția a II-a, Damasc, Beirut: The Islamic Office, 1403 AH-1983AD.
- Explicația lui Sunan Abi Dawood, Ibn Raslan, Shihab al-Din Abu al-Abbas Ahmad bin Hussein al-Maqdisi al-Ramli al-Shafi'i (d.844 AH), investigație: un număr de cercetători sub supravegherea lui Khaled al-Rabat, ediția I, Fayoum - Egipt: 2016 - Dar Al-Falah, 1437 A.
- Explicația lui Sahih Al-Bukhari, de Ibn Battal, Ibn Battal Abu Al-Hassan Ali Bin Khalaf (d.449 AH), investigațieAbi Tamim Yasser bin Ibrahim, etajul 2, Riyadh: Biblioteca Al-Rushd, 1423 AH-2003 AD.
- Explicația lui Masabih Al-Sunnah de către Imam Al-Baghawi, Ibn Al-Malik, Muhammad bin Izz al-Din bin Farshata al-Karmani, (d. 854 AH), supravegheat de: Nour al-Din Talib, ediția I, Departamentul Culturii Islamice, 1433 AH - 2012 d.Hr.
- Explicația lui Mishkat al-Masabeeh, numit (detectorul faptelor lui Sunan), al-Tibi, Sharaf al-Din al-Husayn ibn Abdullah (743 AH), editat de: Dr. Abdul Hamid Hindawi, etajul 1, (Makkah Al-Mukarramah - Riyadh): Biblioteca Nizar Mustafa Al-Baz, 1417/1997 AD.
- Explicația problemei arheologiei, Al-Tahawi, Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Salamah Al-Azdi (d. 321 AH). Editat de: Shuaib Al-Arna`ut, ediția I, editor: Foundation for Resalah, 1415 AH, 1494 d.Hr.
- Shaab al-Iman, al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad bin al-Husayn al-Khusrujirdi al-Khurasani (d.458 AH), editat de: Abd al-Ali Abd al-Hamid Hamid, ale Biblioteca cu Al-Rayfi, 23 H-2003 d.Hr.
- Sahih Al-Bukhari, = Al-Jami Al-Musnad Al-Sahih Al-Muqisad from the Messenger of God ^ and his Sunnah and Days, Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, Editat de: Muhammad Zuhair, Prima ediție, adăugând numărul.
- Sahih Muslim (Al-Musnad Al-Sahih Al-Saheeh Al-Adl by Transfering Justice from Justice to the Messenger of God ^), Muslim Ibn Al-Hajjaj Al-Nisaburi (d.261 AH), editat de: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Beirut: House of Revival of Arab Heritage
- Al-Da`fa Al-Kabeer, Al-Aqili, Abu Ja`far, Muhammad Bin Amr Bin Musa Bin Hammad Al-Makki (d. 322 AH), Editat de: Abd Al-Mu'ti Amin Qalaji, ediția I, Beirut: The Scientific Library House, 1404 AH - 1984 AD.

- Al-Da'eefa (Întrebări ale lui Al-Barda'i de Abu Zar'ah Al-Razi), Abu Zar'ah Al-Razi, Ubaid Allah bin Abdul Karim bin Yazid (d.264 AH), verificat de: Abu Omar Muhammad Al-Azhari.
- Marile clase, Ibn Saad, Abu Abdullah Muhammad bin Saad bin Manea al-Basri al-Zahri, Dar Sader, Beirut, d.
- Al-Tareeq al-Hakamiyyah, Ibn Qayyim al-Jawziya, Shams al-Din Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub bin Saad (d. 751 AH), editor: Biblioteca Dar al-Bayan, d.
- Cauzele menționate în haditele profetului, Al-Daraqutni, Abu Al-Hassan Ali bin Omar bin Ahmed Al-Baghdadi (d. 385 AH), comentate de: Muhammad bin Saleh Al-Dabbasi, ed. I, Dammam: Dar Ibn Al-Jawzi, 1427 AH.
- Primarul Al-Qari Sharh Sahih Al-Bukhari, Al-Aini, Abu Muhammad Mahmoud bin Ahmed bin Hussein Al-Ghitabi Al-Hanafi (d. 855 AH), Beirut: Casa Renașterii Patrimoniului Arab.
- Al-Faiq fi Gharib al-Hadith and Impact, al-Zamakhshari Abu al-Qasim Mahmoud ibn Amr ibn Ahmad (d.538 AH). Editat de: Ali Muhammad al-Bajawi și Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, ediția a II-a, Liban: Dar al-Maarifah.
- Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari, Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad bin, comentariile savantului Abd:: Casa cunoașterii, 1379 AH.
- Al-Kafi în jurisprudența imamului Ahmad, Ibn Qudamah al-Maqdisi, Abu Muhammad Muwaffaq al-Din Abdullah bin Ahmad (d.620 AH), ediția I, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1414 AH-1994 d.Hr.
- Al-Kamil fi Wafa'a Al-Rijal, Al-Jarjani, Abu Ahmed bin Adi (d. 365 AH), anchetă de: Adel Ahmad Abd Al-Muawjid și Ali Muhammad Muawad.
- Al-Kawakeb Al-Darari în Sharh Sahih Al-Bukhari, Al-Kirmani, Muhammad bin Yusuf bin Ali (d. 786 AH), Ediția 2, Beirut: Casa reînvierea patrimoniului arab, 1401 AH - 1981 d.Hr.
- Al-Majmoo 'Sharh al-Muhdhab (cu completarea al-Sabki și al-Muti'i), al-Nawawi, Abu Zakaria Muhyiddin Yahya bin Sharaf (d. 676 AH), Casa Fikr
- Cunoașterea tipurilor de științe hadith, cunoscută sub Ibn Al-Salah, Othman numele de Ibn Al-Salah (decedat: 643 AH, Dar Al-Fikr - Siria, Beirut, 1406
- Diverse hadituri printre savanții moderni și juriștii fundamentalisti, de Usama Khayyat, Dar Ibn Hazm, Arabia Saudită, ediția I, 2001 d.Hr.
- Al-Mahli in Antiquities, Ibn Hazm Al-Andalusi, Abu Muhammad Ali bin Ahmed bin Saeed (d. 456 AH), d. T., Beirut: Dar Al-Fikr, d. T.
- The Blog, Malik bin Anas bin Malik bin Amer Al-Asbahi Al-Madani (d.179 AH), prima ediție, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1415 AH-1994AD
- Al-Mustadrak Ali Al-Sahihin, Abu Abdullah Al-Hakim Al-Nisaburi, cunoscut sub numele de Ibn Al-Sale, Muhammad bin Abdullah bin Hamdawiya
- Musnad of Abi Ya'la, Abu Ali, Ahmad bin Ali bin al-Muthanna, edited by: Hussein Salim Asad, 1st Edition, Damasc: Dar Al-Ma'mun Heritage, 1404 AH - 1984 AD.

- Musnadul lui Ishaq bin Rahwayh, Ibn Rahwayh, Ishaq bin Ibrahim bin Mukhalled Al-Hanzali, editat de: Dr. Abdul-Ghafoor Bin Abdul-Haq Al-Balushi, Ediția I, Al-Madinah: Biblioteca Al-Iman, 1412-1991AD.
- Musnad al Imamului Ahmad Ibn Hanbal, Abu Abdullah Al-Shaibani, editat de: Shuaib Al-Arna`ut, 1. Ediția fundației Al-Risala 1421 AH - 2001
- Mashareq Al-Anwar în Sahih Al-Athar, de judecătorul Ayyad)
- Nazhat Al-Nazar, Ahmad bin Hajar Al-Asqalani (T. 852 AH), editat de Ater, ediția a treia, 1421 AH.
- Al-Mu'jam al-Kabir, al-Tabarani, Abu al-Qasim Suleiman bin Ahmed bin (d. 360 AH), ediția a doua. Patrimoniu 1983 d.Hr.
- Al-Mughni, Ibn Qudamah Al-Maqdisi, Abu Muhammad Muwaffaq al-Din Abdullah bin Ahmed (d.620 AH), Biblioteca Cairo, 1388 AH.
- Diverse Hadite printre jurişti şi moderniști, de Dr. Nafez Hammad, Egipt, Prima ediție, 1414 AH.
- Cheia casei fericirii şi a răspândirii stării cunoaşterii şi a voinței, Ibn Qayyim al-Jawziya, Muhammad ibn Abi Bakr bin Ayyub (d. 1927)
- Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim Ibn Al-Hajjaj Al-Nawawi (d. 676 AH) Ediția a II-a Beirut: Arab Heritage Revival House 1392 AH
- Al-Muhadhdhab în jurisprudența imamului Al-Shafi'i, Al-Shirazi, Abu Ishaq Ibrahim bin Ali bin Yusef (d. 476 AH), Dar Al-Kutub Al-Ulmiyyah.
- Al-Mawdooq, Ibn al-Jawzi, Jamal al-Din Abd al-Rahman bin Ali (d.597 AH), control, prezentare şi investigațieAbdul Rahman Muhammad Othman, etajul 1, Medina: Biblioteca Salafi, 1388 AH-1968AD.
- The Lookout, Ahmad Ibn Hajar Al-Asqalani (decedat: 852 AH), editat de: Ater, Al-Sabah Press, Damasc, Ediția a 3-a, 1421 AH
- Hoda Al-Sari, Introducere în Fateh Al-Bari, Ibn Hajar Al-Asqalani, Al-Hafiz Ahmed bin Ali (d.852 AH) şi despre el comentarii importante ale cărturarului şeic: Abd Al-Rahman bin Nasser Al-Barrak

❋ ❋ ❋